"أين عسانا أن نذهب؟" - ملخص

التدمير والتهجير القسري في كركوك

منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم ما يزيد على 7 مليون شخص يناضلون من أجل عالم يتمتع فيه الجميع بحقوقهم الإنسانية.

وتتمثل رؤية المنظمة في أن يتمتع جميع البشر بجميع حقوق الإنسان المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومنظمة العفو الدولية منظمة مستقلة عن جميع الحكومات والعقائد السياسية أو المصالح الاقتصادية أو المعتقدات الدينية، وتتلقى تمويلها من أعضائها ومن التبرعات العامة.

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2016

ما لم يذكر خلاف ذلك فإن محتوى المادة الوارد في هذه الوثيقة محمي بموجب رخصة المشاع الإبداعي (يجب نسبة المادة إلى منظمة العفو الدولية، ويحظر استخدام المادة لأية أغراض تجارية، ويحظر إجراء أي تعديل أو اجتراء في لمادة أو نشر أو عرض مواد أخرى مستقاة منها، رخصة دولية 4).
https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/legalcode

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة صفحة الأذونات على موقعنا:
www.amnesty.org

وإذا نسبت حقوق الطبع إلى جهة غير منظمة العفو الدولية، فإن هذه المادة تكون غير خاضعة لرخصة المشاع الإبداعي.

الطبعة الأولى 2016
الناشر: مطبوعات منظمة العفو الدولية
Peter Benenson House, 1 Easton Street
London WC1X 0DW, UK

رقم الوثيقة: MDE 14/5094/2016
اللغة الأصلية: الإنجليزية

amnesty.org

منظمة العفو الدولية

صورة الغلاف: *منزل مُدمَّر في حي "واحد حزيران" على أيدي القوات الكردية في 25 أكتوبر/تشرين الأول، مما أسفر عن تشريد أسرة من 13 فرداً. ©Amnesty International*

ملخص

عانى السكان العرب الذين نزحوا إلى محافظة كركوك، والسكان العرب المقيمون فيها، من انتكاسة في أعقاب الهجوم الدامي، والمنسق والمباغت، الذي شنته الجماعة المسلحة التي تطلق على نفسها اسم تنظيم "الدولة الإسلامية" على محافظة كركوك يوم 21 أكتوبر/تشرين الأول 2016. وتبين البحوث التي أجرتها منظمة العفو الدولية أن السلطات في كركوك بادرت، رداً على الهجوم، بهدم منازل مئات من العرب السُنَّة من سكان كركوك والعرب الذين كانوا قد فروا إليها من محافظات الأنبار وديالى وصلاح الدين، مما أسفر عن تشريد مئات العائلات قسراً إلى خيام أو إبعادهم من محافظة كركوك. كما تبين بحوث المنظمة أن قوات الأمن في كركوك أمرت السكان العرب النازحين والنازحين داخلياً بالعودة إلى مناطقهم الأصلية، كما صادرت وثائق الهوية الخاصة بهم. وبالرغم من أن التهديد الذي يواجهه هؤلاء الأشخاص لم يُنفذ حتى الآن، فإنهم لا يزالون عرضةً لخطر الترحيل والعودة القسرية.

وصحيح أن السلطات في كركوك تواجه تحديات أمنية هائلة ويقع على عاتقها واجب حماية أرواح وأمن كل من يعيش في المناطق الخاضعة لولايتها أو تحت سيطرتها الفعلية، إلا إن الإجراءات الأمنية يجب أن تكون ضرورية ومتناسبة، ويجب أن تكفل الحقوق الأخرى. وقد جمع باحثو منظمة العفو الدولية شهادات، بشكل مباشر في شمال العراق منذ 24 أكتوبر/تشرين الأول 2016، من عدد من النازحين داخلياً، وغيرهم من سكان كركوك ومن زعماء محليين ونشطاء وسياسيين. وتُظهر هذه الشهادات، المدعَّمة بأدلة مستمدة من صور للدمار وتصريحات رسمية، أن حكومة إقليم كردستان ذي الإدارة شبه الذاتية، والتي تسيطر على كركوك بحكم الواقع الفعلي، قد ردَّت على التهديدات الأمنية على نحو شابته انتهاكات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وكان مئات الآلاف من النازحين داخلياً قد وجدوا ملاذاً لهم في كركوك منذ أن اجتاح تنظيم "الدولة الإسلامية" أراضي العراق في منتصف عام 2014، إلا إنهم واجهوا بشكل متزايد قيوداً صارمة على حريتهم في التنقل، وعلى إمكان تأمين إقامتهم في مدينة كركوك. وفي أعقاب الهجوم الذي وقع يوم 21 أكتوبر/تشرين الأول، تصاعدت الدعوات من جانب مسؤولين وسياسيين في كركوك لعودة النازحين داخلياً إلى مناطقهم الأصلية التي تمت استعادتها من تنظيم "الدولة الإسلامية"، وسط اتهامات بأن بعض النازحين داخلياً كانوا يأوون مقاتلي تنظيم "الدولة الإسلامية" في منازلهم.

وقد ركزت سلطات كركوك في حملتها على المناطق التي شهدت عمليات توغل لتنظيم "الدولة الإسلامية" يوم 21 أكتوبر/تشرين الأول. وقد أخلت السلطات قسراً عدداً من السكان، وهدمت منازل في حي "واحد حزيران" في المدينة، والذي يقطنه سكان عرب ونازحون داخلياً من

محافظات أخرى. وتدعي السلطات أنها لم تهدم سوى المساكن العشوائية، التي بناها السكان على أراضٍ حكومية بدون تصريح. وبغض النظر عن وضع هؤلاء السكان، فإن من حقهم أن يحظوا بالحماية من عمليات الإخلاء القسري، التي يحظرها القانون الدولي. كما أخلت السلطات قسراً بعض السكان من قريتي قوتان وقوش قاية بقضاء الدبس في محافظة كركوك، يوم 21 أكتوبر/تشرين الأول، وهدمت بعض المنازل في قرية قوتان.

ومن هؤلاء السكان شخص حُجب اسمه ويُشار إليه بالاسم المستعار "مهيمن" حرصاً على سلامته، وهو يبلغ من العمر 40 عاماً ولديه 10 أطفال وينحدر من إحدى قرى كركوك. وقد أُخلي قسراً مرتين على أيدي القوات الكردية، وكانت المرة الأولى في عام 2015، أما الثانية فكانت يوم 25 أكتوبر/تشرين الأول 2016. وقد حكى لمنظمة العفو الدولية أن أشخاصاً يرتدون زياً عسكرياً أخلوا السكان من حي واحد حزيران، يوم 25 أكتوبر/تشرين الأول، بينما راحت الجرافات تهدم المنازل في وقت متأخر من الليل. وأضاف قائلاً:

"أمرتني قوات البشمركة [القوات المسلحة الكردية] بأن أغادر قريتي، فبنيتُ بيتاً هنا... والآن أصبحنا بلا بيت مرةً أخرى، ونعيش كلنا مع أخي. أين عسانا أن نذهب؟"

وقد نفى محافظ كركوك، نجم الدين كريم، أن تكون هناك سياسة رسمية للتهجير القسري، وتعهَّد علناً بعدم إعادة أي من النازحين داخلياً إلى المناطق التي لا تزال تحت سيطرة تنظيم "الدولة الإسلامية"، أو المناطق التي تدور فيها اشتباكات، وبالأخص الموصل والمناطق المحيطة بها. إلا إن منظمة العفو الدولية تعتقد أن جميع عمليات العودة ينبغي أن تكون طوعية. ويكتسب هذا الأمر أهمية على وجه الخصوص لأن العودة الآمنة لا تزال أملاً بعيد المنال لمئات الآلاف من النازحين داخلياً بسبب استمرار القتال، وانعدام الأمن، والهجمات الانتقامية التي تشنها ميليشيات شبه عسكرية وهي بمنأى عن المساءلة والعقاب، بالإضافة إلى الحظر الصريح الذي تفرضه السلطات العراقية والسلطات الكردية على عودة بعض النازحين داخلياً إلى مناطقهم الأصلية؛ بالرغم من أن القوات الحكومية استعادت هذه المناطق من تنظيم "الدولة الإسلامية" منذ فترة طويلة وتتولى تأمينها.

وتهيب منظمة العفو الدولية بالسلطات الكردية أن تبادر فوراً بإنهاء عمليات التهجير القسري، والهدم غير القانوني لمنازل السكان العرب والنازحين داخلياً، وأن تلتزم بعدم إبعاد أي من النازحين داخلياً إلى خارج المناطق الخاضعة لسيطرة حكومة إقليم كردستان، وبعدم إجبار أي من السكان العرب بشكل تعسفي على مغادرة ديارهم والبقاء داخل المخيمات.

نتائج وتوصيات

كثيراً ما تحمَّل النازحون داخلياً من العرب السُنَّة في وسط العراق وفي إقليم كردستان العراق من انتهاكات متعددة على أيدي أطراف مختلفة، سواء عندما كانوا يعيشون في مناطق يسيطر عليها تنظيم "الدولة الإسلامية"، أو في غمار مسيرتهم للهروب من هذه المناطق، أو في الأماكن التي نزحوا إليها بحثاً عن الملاذ والحماية. ولم تعد أمام كثيرين منهم خيارات تُذكر، فليس بوسعهم العودة بأمان إلى ديارهم، أو إعادة بناء حياتهم في مكانٍ آخر. وفي الوقت نفسه، فإن حريتهم في التنقل تظل تحت رحمة إجراءات إدارية مبهمة، ولا يمكن توقعها، وتختلف من محافظة إلى محافظة؛ بل ومن منطقة إلى أخرى داخل المحافظة نفسها، كما يشوبها الفساد، وهو الأمر الذي يعني، في الواقع العملي، أن النصيب الأكبر من المعاناة يقع على كاهل أشد الناس ضعفاً وعوزاً، ممن يفتقرون إلى من يتكفل بهم، كما يفتقرون إلى الصلات والأموال.

ويجب على السلطات الكردية والسلطات العراقية العمل معاً من أجل إيجاد مناخٍ مواتٍ للعودة الطوعية والآمنة للنازحين داخلياً. وتتقدم منظمة العفو الدولية بالتوصيات التالية من أجل معالجة الانتهاكات التي يواجهها النازحون داخلياً والعرب المقيمون في كركوك، وللحيلولة دون تكرارها في مناطق أخرى، بما في ذلك مدينة خانقين في محافظة ديالى:

إلى السلطات الكردية:

- التوقف عن إصدار أوامر بتهجير مدنيين، إلا في الحالات التي يقتضيها أمنهم أو تتطلبها دواعٍ عسكرية حتمية. وفي الحالات التي يكون فيها التهجير أمراً لا يمكن تجنبه، ينبغي ضمان تنفيذ عمليات التهجير في ظروف مُرضية، من حيث توفر الأمان والتغذية ومرافق الصحة والنظافة الشخصية، وتوفير السكن الملائم للنازحين داخلياً، وعدم فصل أفراد الأسرة الواحدة عن بعضهم البعض؛
- الكف فوراً عن عمليات الهدم غير القانونية لمنازل المدنيين وممتلكاتهم، وعن عمليات الإعادة القسرية للنازحين داخلياً، وعن عمليات الإخلاء القسري لسكان محافظة كركوك من المنازل التي يملكونها أو يستأجرونها في مدينة كركوك أو قرى المحافظة، وكذلك عن إلزامهم بالبقاء في المخيمات؛
- تقديم تعويضات لجميع المدنيين الذين هُدمت منازلهم أو ممتلكاتهم بشكل غير قانوني على أيدي قوات الأمن، وكذلك لضحايا عمليات الإخلاء القسري، والسماح للمدنيين الذين هُدمت منازلهم بإعادة بنائها، أو توفير مساكن بديلة مماثلة لهم؛

- إعادة جميع ما صُودر من وثائق الهوية وغيرها من الوثائق الأساسية إلى السكان العرب في كركوك والنازحين داخلياً دون أي قيد أو شرط؛
- إلغاء جميع القيود التعسفية التي تتسم بالتمييز على حرية التنقل بالنسبة للنازحين داخلياً من العرب السُنَّة، والكف عن إبعاد النازحين داخلياً لأسباب أمنية؛
- السماح بعودة من هُجروا قسراً إلى ديارهم بشكل طوعي آمن، وتيسير هذه العودة، ووضع إجراءات تتسم بالشفافية لإبلاغ النازحين بسبل الوصول إلى قراهم ومدى الأضرار التي لحقت بها، وكذلك الإجراءات والمعايير المطلوب توافرها في السكان لكي يتم السماح لهم بالعودة إلى ديارهم وقراهم.

إلى السلطات العراقية المركزية:

- السماح بعودة من هُجروا قسراً إلى ديارهم بشكل طوعي آمن، وتيسير هذه العودة، ووضع إجراءات تتسم بالشفافية لإبلاغ النازحين بسبل الوصول إلى بلداتهم وقراهم ومدى الأضرار التي لحقت بها، وكذلك الإجراءات والمعايير المطلوب توافرها في السكان لكي يتم السماح لهم بالعودة إلى ديارهم؛
- التوقف فوراً عن اتباع السياسة المتمثلة في منع أقارب المشتبه في انتمائهم إلى تنظيم "الدولة الإسلامية" من العودة إلى ديارهم؛
- حماية العائدين من أية هجمات انتقامية، بما في ذلك من خلال قيام القوات المسلحة العراقية فوراً بتطبيق إجراءات فعَّالة للقيادة والسيطرة على الميليشيات شبه العسكرية، ووضع آليات فعَّالة للإشراف والمحاسبة من جانب الهيئات المدنية.

منظمة العفو الدولية حركة عالمية لحقوق الإنسان، عندما يقع ظلم على أي إنسان فإن الأمر يهمنا جميعا.

اتصل بنا

info@amnesty.org

+44 (0)20 7413 5500

انضم إلى المحادثة

www.facebook.com/AmnestyGlobal

@AmnestyOnline

"أين عسانا أن نذهب؟"

التدمير والتهجير القسري في كركوك

عانى السكان العرب الذين نزحوا إلى محافظة كركوك والسكان العرب المقيمون فيها من انتكاسة في أعقاب الهجوم الدامي والمنسق والمباغت الذي شنته الجماعة المسلحة التي تطلق على نفسها اسم تنظيم "الدولة الإسلامية" على محافظة كركوك يوم 21 أكتوبر/تشرين الأول 2016.

وتبين البحوث التي أجرتها منظمة العفو الدولية أن السلطات في كركوك بادرت، رداً على الهجوم، بهدم منازل مئات من العرب السُنَّة من سكان كركوك والعرب الذين كانوا قد فروا إليها من محافظات الأنبار وديالي وصلاح الدين، مما أسفر عن تشريد مئات العائلات قسراً إلى خيام أو إبعادهم من محافظة كركوك.

كما تبين بحوث المنظمة أن قوات الأمن في كركوك أمرت السكان العرب الآخرين والنازحين داخلياً بالعودة إلى مناطقهم الأصلية، كما صادرت وثائق الهوية الخاصة بهم. وبالرغم من أن التهديد الذي يواجهه هؤلاء الأشخاص لم يُنفذ حتى الآن، فإنهم لا يزالون عرضةً لخطر الترحيل والعودة القسرية.

وتهيب منظمة العفو الدولية بالسلطات الكردية أن تبادر فوراً بإنهاء عمليات التهجير القسري والهدم غير القانوني لمنازل السكان العرب والنازحين داخلياً، وأن تلتزم بعدم إبعاد أي من النازحين داخلياً إلى خارج المناطق الخاضعة لسيطرة حكومة إقليم كردستان، وبعدم إجبار أي من السكان العرب بشكل تعسفي على مغادرة ديارهم والبقاء داخل المخيمات.

رقم الوثيقة: MDE 14/5094/2016
نوفمبر/تشرين الثاني 2016
اللغة الأصلية: الإنجليزية

منظمة العفو الدولية

amnesty.org